إيران من زاوية أخرى
دراسة استقرائية

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية -جامعة عين شمس

الملخص:

إن قراءة متعمقة لتاريخ إيران عبر العصور تؤكد أهمية دراسة الشخصية الإيرانية دراسة استقرائية، لأن ما يحدث داخل إيران أو في حركتها وسياستها الخارجية إنما يحدث من خلال أساسين واضحين هما القومية والعقيدة، وهما لا ينفصلان عن ما حدث في إيران عبر العصور، فنظام الحكم الديني لا يختلف كثيرا عن طبيعة نظم الحكم التي حكمت إيران كلما توحدت العرقيات المقيمة في شبه الهضبة الإيرانية في العصور المختلفة، والتي أفرزتها الشخصية الإيرانية تحت تأثير طبيعة التكوين المجتمعي والبيئة والعقيدة.

ومن ثم تستعرض الدراسة المشروع السياسي الإيراني الحاضر، والتي تضع إيران له منهجا مرتبطا بالشخصية الإيرانية، وخطط تنفيذ متوائمة مع الظروف والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية.

Abstract:

An in-depth reading of the history of Iran through the ages confirms the importance of studying the Iranian personality through an inductive study, because what happens inside Iran or in its movement and foreign policy happens through two clear foundations, namely nationalism and belief, and they are inseparable from what happened in Iran through the ages. It differs greatly from the nature of the regimes that ruled Iran whenever the ethnicities residing in the Iranian peninsula united in different eras, which were pro-

duced by the Iranian personality under the influence of the nature of the community formation, environment and creed.

Hence, it is possible to study the present Iranian political project, for which Iran lays down an approach linked to the Iranian personality, and implementation plans that are compatible with internal, regional and international circumstances and changes.

مقدمة:

إن الدراسة الاستقرائية لطبيعة التكوين الإيراني للعرق الذي وحد بين كل العرقيات التي سكنت إيران ضرورة لمعرفة الحركة الإيرانية في الداخل والخارج، وهو ما يدعونا إلى أن نتعامل مع إيران من خلال زاوية أخرى أفضل من النظرة السائدة في تعامل دول النظام العالمي ودول المنطقة مع إيران، حيث لا تتوقف هذه النظرة على الفرضيات وتوقعاتها، كما لا تتوقف عند الوصف والتحليل والنقد القائم عليهما، بل تتعمق السلبيات والإيجابيات في الحركة الداخلية والخارجية لإيران من أجل الوصول إلى نتائج يمكن إدراك تداعياتها، فضلا عن الإضاءة لرؤية مستقبلية تقوم على أسس علمية صحيحة وليس على الظنون والتوقعات الافتراضية.

الشخصية القومية:

رغم أن علماء الدين قد تمكنوا من قيادة الثورة الإيرانية، إلا أن اشتراك كافة جماهير الشعب الإيراني بمختلف توجهاتها وانتماءاتها وطوائفها وطبقاتها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار في هذه الثورة، هو ما جعل القومية مصدر قوتها، وأحد ركائز انتصارها، من ثم كانت الشخصية القومية أحد أسس عملية بناء النظام الجديد بعد إسقاط نظام الشاهنشاهية، فإذا كانت الجماهير قد قبلت القيادة الدينية فلأنها التقت معها عند الشخصية القومية. ويمكن من خلال قراءة علمية لتاريخ إيران أن ندرك أن مثلث الإنسان والبيئة والعقيدة هو الأساس القوي الذي بنيت عليه الشخصية الإيرانية وتكونت مقوماتها، ولعل من أهم النظريات التي تحكم الشخصية الإيرانية وتحدد

ملامحها، نظرية التفويض الإلهي لمن يوحد إيران تحت حكمه، فلقد كان نظام الحكم في إيران شكلا واحدا ومضمونا واحدا مهما اختلفت مسمياته، ولقد كان بقاء أي نظام مرتبطا بقدرته على التفاعل مع توالي الأزمنة ووقوع الأحداث بنفس النسبة مع تطور وتفاعل العقلية الإنسانية. ومن الملاحظ بوضوح أن هذه النظرية كان لها دخل كبير في قيام عدد من الإمبراطوريات الإيرانية التي حكمت جزءا كبيرا من المنطقة. من النظريات التي تحكم الشخصية الإيرانية وتبلور ملامحها أيضا نظرية مبعوث آخر الزمان، وتقوم على عقيدة إيرانية قديمة تعمقت عبر الأجيال وغذتها الأساطير والروايات، بظهور مخلص يقود الأمة إلى التقدم والرخاء، هو المبعوث المنتظر، وما يتعلق به من الصبر والكفاح والمثابرة وعدم اليأس، لقد تجلت هاتان النظريتان بالإضافة إلى نظريتان أخران هما الاثنينية والغربة، في كيفية إدارة البلاد.

إذا كانت التصفية التي قامت بها القيادة الدينية للثورة إزاء المعارضين قد أثارت لغطا على الساحة السياسة، بلغ حد ما سمي بالفتنة، إلا أن الزعيم الذي سمي بالولي الفقيه، ويعتبر نائبا للمهدي المنتظر خلال غيبته، كان يستطيع دائما التحكم في الأمر.

مسألتان أساسيتان يعزف عليهما المعارضون لسياسة الزعيم وحكومته، إحداهما الديمقراطية والأخرى مصلحة المسلمين، فأما مسألة الديمقراطية فإن أسلوب الإدارة قد تجاوز أحد أسس إقامة النظام الحالي وهو الجمهورية، والجمهورية التي اختارتها الثورة الإسلامية شكلا للنظام تضم سلطات ثلاث مستقلة، والتي بلورها النظام في شعار القيادة الدينية الشعبية، لكن أصبحت مع ممارسات الولي الفقيه الذي يعلو فوق كل سلطة إشكالية حقيقية على الساحة السياسية، فصلاحيات الولي الفقيه مطلقة، لكنه في الواقع مقيد بما وافق عليه من أسس النظام وهو الديمقراطية الإسلامية.

أما مصلحة المسلمين فتتعلق بمبدأ أساسي من مبادئ المذهب الشيعي، وهو إمكانية تجاوز الأحكام الشرعية عند الضرورة إلى حد إبطال فريضة لفترة معينة، أو هدم بيت من بيوت الله. من ثم فمصلحة المسلمين في هذه الفترة العصيبة من تاريخ إيران أن

يتسع مجال المرونة في الحكم. إلا أن الإشكالية تكمن في أن لا يتجاوب معه رجال النظام جيش حراس الثورة.

لعل الجانب الإيجابي في اختيار آية الله إبراهيم رئيسي رئيسا للجمهورية، يكمن في:

أولا: الإدراك بأن المشكلة الحقيقية في الإدارة تبدو في استشراء الفساد فيها، وكان قد أعطي آية الله رئيسي الفرصة من قبل ليثبت ذلك من خلال توليته رئاسة السلطة القضائية، ومن ثم كان نجاحه في هذه المهمة محفزا للشعب على انتخابه لرئاسة الجمهورية من أجل أن يصلح أمور الدولة والشعب من خلال القضاء على الفساد.

ثانيا: التشيع وعناصر ضعف نظام الحكم في إيران: عندما تولى علماء الدين قيادة الثورة الشعبية في إيران أسموها الثورة الإسلامية، ونظرا لأن أغلبية الشعب من الشيعة، كان الفكر الشيعي موجها للحكومة المؤقتة، لكن كان اختيار النظام الجمهوري أكبر خطأ وقع فيه علماء الدين لتمرير الحكم الإسلامي تحت اسم جمهورية إيران الإسلامية، كاسم رسمي للدولة. باعتبار أن النظام الجمهوري يسمح لهم بالمشاركة في الحكم والإدارة. لكن الخطأ ظهر في التطبيق، حيث خلق نظامين موازيين، أحدهما يرجع للفقه الشيعي في قراراته، ويتمتع بأعلى سلطة، وهو زعيم النظام من علماء الدين، فضلا عن الممثلين للزعيم في الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية، إضافة إلى حراس الثورة الإسلامية باعتبارهم حراس منجزاتها ضد أي فكر أو عمل أو إجراء يغير أو يضعف أو يمحو هذه المنجزات أو يقلل من شأنها، إضافة إلي المجالس التي استحدثتها الزعامة، وهي مجلس خبراء الزعامة، ومجمع تحديد مصلحة النظام الذي له الكلمة الأخيرة في القوانين، وكذلك مجلس الرقابة على القوانين الذي رغم أنه ضمن السلطة التشريعية إلا أنه رقيب عليها ويتحكم في المرشحين في الانتخابات لأي من مواقع النظام.

إن وجود سلطتين موازيتين إحداهما في يد علماء الدين، وهي السلطة الأقوى والأخرى في يد النخبة الشعبية أوجد ارتباكا في إدارة النظام، لأن السلطة الدينية لا تستطيع أن تجاري علوم النخبة في المجالات والساحات المختلفة، وهو ما كان يحدث صراعا بين السلطتين في كثير من المواقف، خاصة في مجال الاقتصاد والسياسة والشئون المالية والاجتماعية والثقافية.

ثالثا: لقد جعل نظام ولاية الفقيه من رئيس الجمهورية الشخص الثاني في البلاد وهو ما يحدث ارتباكا في حركة رئيس الجمهورية في تعامله مع الدول الأخرى، حيث أنه ليس صاحب القرار في آية مفاوضات، وكذلك أعضاء الحكومة، ومن أمثلة ذلك أن الرئيس خاتمي كاد يوقع اتفاقا بإعادة العلاقات مع مصر إلا أنه تراجع بأمر الزعيم. من ثم ينبغي في التعامل مع إيران أن يكون الاتفاق موقعا من الزعيم وليس رئيس الجمهورية. وكان هذا واضحا أيضا في عهد الرئيس أحمدي نجاد، الذي كانت عقوبته لخروجه على رأي الزعيم أن يمنع من الترشح لمنصب رئيس الجمهورية طوال حياته، رغم أن هذا الرئيس كان أفضل من أداروا إيران من الرؤساء، وحقق نجاحات كبيرة في مجال الاقتصاد والسياسة والإدارة المحلية والثقافة والبرنامج النووي، بل وفي التمدد الإيراني في المنطقة.

رابعا: من عيوب نظام الحكم الإسلامي في إيران الأضرار الناتجة عن خطأ التفقه في الإسلام، وفي كيفية تلاؤم ما جاء في القرآن الكريم من أوامر ونواهي مع طبيعة الظروف التي تواجهها إيران، خاصة مع تحول مجمع علماء الدين إلى مجمع كهنوتي، أو حوزة علمية، لقد وضع علماء الشيعة لولي الأمر عدة شروط، لكن هذه الشروط كانت غير كافية للمجتمع الإيراني وظروفه المعيشية، ومن ثم فإن النظام الإسلامي في إيران مع وجود التقية أثار الشك في النوايا، ومازال الصراع في خلاف الطوائف المختلفة حول ترجيح أي من الجمهورية أو الإسلامية في السياسة والاقتصاد والإدارة، ومدى جدوى الحكومة العالمية للإسلام، وكيفية إقامتها، مع الاختلاف بين فكر الشيعة وفكر أهل السنة، وتوجهات كل منهم.

الأسس التي تتحرك إيران بناء عليها:

إن إدراك نقاط القوة لتحييدها، ونقاط الضعف للاستفادة من خلالها يحتاج إلى معرفة أسس الحركة، وأهم هذه الأسس مكونات الحركة الإيرانية بين الجمهورية كإطار للنظام الحاكم، والإسلامية كمصدر لتوجيه هذه الحركة، من خلال هذا الأساس ندرك كيفية سير الأمور في الحكومة، وأهم هذه الأسس هي:

أولا: ما يسمى بيت الزعيم هو صاحب التوجيه الأساسي لسياسة الدولة وصاحب القرار الذي يصدره الزعيم في الشئون الداخلية والخارجية، وكذلك في وصول القيادات الحكومية إلى مراكزها اعتبارا من رئيس الجمهورية رغم وجود شكل ديمقراطي يتمثل في الانتخابات وغيرها، من هنا ينبغي أن ندرك ضرورة تعقب ودراسة حركة سير بيت الزعيم والحرس الثوري الذي يدعمه، ومن هنا يمكن أن نبني الأسس التي يمكن أن نتعامل وفقها مع النظام الحاكم في إيران اولا، وتوقع تحركاته من خلال رؤية مستقبلية صحيحة.

ثانيا: ضرورة إدراك كيفية التعامل مع إيران في الداخل والخارج، وهو ما يتطلب تحديد ماذا يمكن أن تفيدنا فيه إيران، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، أو ما يمكن أن يلحقنا من ضرر منها في هذه المستويات، وذلك من خلال إدراك علاقاتها المتنوعة مع الدول العربية ودول المنطقة والعالم.

ثالثا: إدراك موقع مصر في العالم العربي والمنطقة والعالم دون التغافل عن الموقع الحالي الصحيح لإيران في العالم العربي الشيعي والسني والمنطقة والعالم، وخاصة الدول الكبرى والنظام العالمي، حتى يمكن تحديد نوع العلاقة التي ينبغي أن تكون بين مصر وإيران على هذه المستويات.

تشير الدراسة من الزاوية الاخرى التي يمكن أن ننظر من خلالها إلى إيران إلى أن مبدأ سد الباب أمام إيران لن ينجح كسياسة للتعامل مع إيران، لأن الحركة الإيرانية تعتمد مبدأ المبادأة، ولا تسمح بالجمود، بل تفاجئ الجميع بحركات غير متوقعة، وهو ما يجعل هذا المبدأ سلبيا ضارا لنا.

حركة إيران تجاه النظام العالمي:

إذا كانت المشكلات الظاهرة مع إيران تتعلق بمشروعها النووي وإنتاجها الصواريخ الباليستية وتمددها في عدد من دول المنطقة والعالم، وتصدير الثورة الإسلامية إلى دول العالم، فإن هذه المشكلات حلقات في سلسلة واحدة، وقد ثبت من المباحثات بين الدول الكبرى وإيران حول البرنامج النووي أنها لا تنفصل عن بعضها، ومن هنا تأتي أهمية النظر إلى إيران وسياستها الداخلية والخارجية من زاوية أخرى.

ومن ثم وجب التنبيه إلى حقيقة ربما يغفل عنها الكثيرون ممن يعتقدون أن مجرد التفكير في إعادة العلاقات مع إيران يضايق النظام العالمي ويفسد العلاقات مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، هذا النوع من التفكير لا يستند على دراسة علمية أو توجه صحيح لمصر الجديدة التي أخذت تعبر عن نفسها بجرأة، وتقوم بكل ما يمكنها لإعادة وضعها الصحيح بين دول العالم، وربما يقول البعض إن مصر تسعى لزيادة الالتصاق بأمريكا والغرب، وزيادة التفاهم مع صندوق البنك الدولي، ولا تريد أن تفقد ما توصلت إليه من نجاح في هذا الاتجاه. هذا النوع من التفكير لا يقوم على أساس علمي أيضا، لأن فكرة تحيا مصر لابد لها من أساس قومي وديني، هذا الأساس هو الذي يدعم حركتها سواء مع الغرب أو الشرق.

الزاوية الأخرى ومتطلبات التعامل مع إيران: إن تداعيات الحركة الإيرانية في المنطقة والعالم لا تسقط مصر من حسابها مما يحتم ضرورة متابعة هذه الحركة ودراسة كل زاوية منها من أجل رد الفعل المناسب.

<u>إن إدراك ماذا نريد من إيران، يمكن تلخيصه في النقاط التالية</u>:

أولا: ضرورة وضع خطة تسمح لمصر أن تكون وسيطا بين إيران والدول الخليجية والعربية من ناحية، وبينها وبين دول النظام العالمي، حيث تؤكد الدراسة أن إيران لديها إمكانية قبول هذه الوساطة إذا أبدتها مصر.

ثانيا: أن تضع مصر خطة للتعامل مع جيش حراس الثورة والبسيج، من خلال وجودهما في الدول العربية، وتعاملاتها الاقتصادية والثقافية والعسكرية مع هذه الدول.

ثالثا: تشجيع البحث العلمي في الفكر الشيعي أسسه ومنهجه وتطوره وتداعياته باعتبار أن له وجهان وجه عبادي ووجه سياسي، من أجل الاستفادة من هذه البحوث في التعامل مع إيران.

رابعا: عدم إغلاق فكرة إعادة العلاقات بين مصر وإيران، وإعادة دراستها من خلال الزاوية الأخرى لرؤية إيران الواقعية، وموقعها الصحيح من المنطقة والعالم، والتشاور مع الدول الصديقة حول هذا الأمر.

تستطيع الدراسة أن تثبت أن إيران ليست أقوى من مصر مهما فعلت، وأن في الشخصية القومية الإيرانية وعقائدها وسياستها جوانب ضعف كثيرة يمكن من خلالها النيل منها، ولكن ليس بمنهج أمريكا أو إسرائيل أو صدام حسين الذي أخطأ التقدير في حساباته للعرقيات التي يتكون منها الشعب الإيراني وقياداته. إن دراسة استقرائية لإيران يمكنها أن تثبت إمكانية الاستفادة الكبيرة بالتعامل السلمي مع إيران، وتحييد الجوانب المخيفة فيها.

استثمار الثورية بين إيران ومصر:

من الجوانب الإيجابية في النظام الإيراني الحاكم هو حسن استثماره للروح الثورية التي أوجدتها الثورة الإسلامية التي استمرت أكثر من سبع عشرة سنة، ومن يتابع الإجراءات والسياسات التي اتخذها النظام الإيراني في التعامل مع أزمة كورونا، ومن قبلها السيول والزلازل، فضلا عن أزمة العقوبات الاقتصادية، يتأكد من صحة هذا الاستنتاج، لقد اعترفت مراكز البحوث الأمريكية بأن الأرقام تشير إلى أن إيران قد واجهت الازمة بأفضل مما فعلت الدول الغربية، مشيرة إلى تجهيزات التحليل التشخيصي، وتجهيزات الأدوية والمواد الطبية، واتخاذ الإجراءات من أجل تأمين احتياجات الأزمة رغم العقوبات الدولية.

(صحيفة كاوتنتربوننتش الأمريكية في ٢٠٢٠/٥/١٤)

حيث أوضحت أن الروح الثورية التي جعلت النظام يؤسس جيش حراس الثورة

والبسيج ولا يفرط فيهما، هي نفسها التي أحسنت استغلالهما في مواجهة أزمات السيول والزلازل، والعقوبات الاقتصادية، ثم كورونا الآن، وذلك فضلا عن الروح الثورية التي استثمرها النظام في المجتمع المدني في التكافل الاجتماعي، فكانت مواجهة كورونا تمثل نوعا من الاشتباك المباشر في حرب معها، استثمرت في هذه الحرب كل الطاقات التي شاركت في نجاح الثورة الإسلامية، وقلب نظام الحكم السابق.

فضلا عن ذلك فقد استثمر النظام الحاكم التقنية التي توصل إليها جيش حراس الثورة في صناعة أجهزة تشخيص سريعة، وأجهزة مراقبة صحية عريضة ودقيقة، ولم يكتف باستخدام هذه الأجهزة فحسب، بل صدرها إلى ألمانيا والبرازيل وأكوادور وأسبانيا وتركيا، ولن يمانع في تصديرها إلى مصر أو إهدائها لها.

ورغم أن أزمة كزفيد -١٩ قد ضاعفت من المشكلة الاقتصادية في إيران، إلا أن الروح الثورية ساهمت في حسن التعامل مع هذه المشكلات الاقتصادية.

تجربة مواجهة ازمة كورونا تغير الفكر السياسي في إيران:

يقول الدكتور تقي آزاد أرمكي أستاذ علم الاجتماع في جامعة طهران: سوف نشهد بعد انتهاء أزمة كرونا تغيرات في السياسات القائمة على الأماني القومية إلى سياسات تنطلق من الاهتمام بالحياة الاجتماعية والاقتصادية للجماهير، وسوف يتحول الخطاب فينزوي بعضه إلى الحاشية، ويخرج البعض الآخر إلى المتن، وتتحول الإدارة السياسية إلى إدارة اجتماعية تخصصية، من خلال نفس الأيديولوجية العقائدية. فقد أصبحت أزمة كورونا هي الفاصل الذي يصنع مصير الشعب، وهذا ما أكدته (صحيفة عصر ايران في ٢٠٢٠/٤/٧)

قضية تدخل إيران في شئون الدول العربية:

إن مجرد إثارة هذه القضية يؤكد على ضعف الدول العربية وأنها لم تتعلم من دروس التدخل الإيراني السابقة، وأنها لم تفعل ما ينهي هذا التدخل.

مشكلة الدول العربية هي السلبية في الفكر والسلبية في التعامل مع هذه القضية

الهامة، حيث كانوا يتعاملون مع هذا التدخل بود، طالما كانت إيران على وفاق مع الغرب، حتى قام الغرب باستعدائهم على إيران، مع دعم شكلي.

إن دراسة علمية وطنية محايدة لإيران في كل المجالات: المذهبية واللغوية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية هي الحل، وإن خطأ التوجه هو ما يمنع الخطوات الصحيحة في منع تدخل إيران في شئونها الداخلية، فعدم إدراك العرب أن نقاط الضعف في إيران أكثر من نقاط القوة هو ما منع حل هذه القضية. المشكلة أيضا أننا نظهر نقاط ضعفنا لإيران فتتدخل في شئون الدول العربية من الهلال الخصيب: العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، إلى الخليج، حتى اليمن، في أقل من أربعين عاما.

لوغاريتم السياسة الخارجية لإيران:

عندما ندرس لوغاريتم السياسة الخارجية الإيرانية وتتبعنا خط سير السياسة الخارجية لإيران منذ قيام الجمهورية الإسلامية نجد أنها بدأت بتنفيذ بعض أهداف الثورة التي أقرها الدستور الإيراني، وهو إيصال مفهوم الثورة الإسلامية من وجهة نظر خاصة إلى الشعوب الإسلامية والعالم ، وبدأت بالشعوب العربية المحيطة بإيران، وعندما لم تجد استجابة مرضية، نسجت سياستها الخارجية من خلال تقسيم دول العالم إلى مستضعفين ومستكبرين، وأدخلت عليها مفهوم الجهاد لدى الشيعة بمحاربة المستكبرين ونصرة المستضعفين.

ثم اعتبرت الحكومات التي تتعامل مع أمريكا التي تمثل في المفهوم الإيراني الشيطان الأكبر حكومات مستكبرة تحكم شعوبا مستضعفة، وهو ما أشعل الحرب مع العراق، بل رفع الخميني زعيم إيران شعار حرب الكفر ضد الإيمان، وظل هذا الشعار مسيطرا على السياسة الخارجية حتى اضطر الخميني للموافقة على توقيع اتفاق وقف الحرب، ومع تولي رفسنجاني رئاسة الجمهورية مع تولي خامنئي الزعامة، أجرت إيران تعديلا في تقسيم العالم استنادا على نظرية المعتزلة التي تقول بالمنزلة بين المنزلتين، حيث اعتبرت الحكومات الإسلامية في منزلة بين الاستكبار والاستضعاف،

ومن ثم نشطت السياسة الخارجية الإيرانية بقيادة علي أكبر ولايتي في التفاوض مع الدول العربية والإسلامية، وقد حقق ولايتي تقدما في العلاقات كان خطوة نحو تطوير جديد نسجه رئيس الجمهورية التالي سيد محمد خاتمي وهو حوار الحضارات، وقد كاد خاتمي أن يحرز نجاحا في إعادة العلاقات الطبيعية مع مصر.

ثم تعمقت الدراسة في مفهوم حوار الحضارات مع سيطرة مبدأ التقية عند الشيعة على السياسة الخارجية لإيران، فكان تعديل لوغاريتم السياسة الخارجية لإيران، حيث جاء التعديل في عهد الرئيس أحمدي نجاد بالاجتهاد في مشروع الوحدة الإسلامية، إلا أن هذا الاتجاه استمر في المحافظة على شعار محاربة المستكبرين، ودعم القوة العسكرية والنووية لإيران، وهو ما أقلق النظام العالمي، خاصة مع سعي إيران للتمدد في منطقة الشرق الأوسط، وزاد الأمر بالمضي في البرنامج النووي الإيراني.

كان لابد للرئيس التالي من إقناع الزعيم الإيراني بالتفاوض الجاد مع الدول الكبرى حول المشروع النووي الإيراني وإبداء المرونة من أجل تطمين دول العالم بأن المشروع النووي الإيراني يستهدف الاستفادة السلمية وليس العسكرية، وهو ما أدى إلى توقيع اتفاق البرنامج النووي بين إيران والدول الخمس الكبرى.

ظهر لوغاريتم السياسة الخارجية الإيرانية بوضوح بعد توقيع الاتفاق، فلم يخرج مبدأ التقية الشيعي من عملية تنفيذ الاتفاق، وهو ما أدى إلى تكدس العقوبات الدولية على إيران وخروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق، وفي الوقت نفسه تعاملت السياسة الخارجية مع العقوبات من خلال مبدأ التقية، وهكذا استمرت إيران في دعم تطوير صناعة الصواريخ الباليستية مع المشروع النووي، وفي نفس الوقت لم تقطع الطريق نحو العودة للتفاوض مع النظام العالمي في عهد الرئيس الحالي إبراهيم رئيسي، وهي بدخولها المفاوضات لم تتخل عن لوغاريتم السياسة الخارجية.

المسألة التي لا تدركها إيران في لوغاريتم سياستها الخارجية أن تركيزها على مبدأ التقية في سياستها الخارجية يفقدها ثقة العالم في التعامل معها، وإن كانت الدول

الكبرى ما تزال تتفاوض معها فالسبب الذي تعتمد عليه في مواقفها هو قدرتها التفاوضية وإمكانيات الردع عندها إذا تطلب الأمر ذلك.

تداعيات الحركة الإيرانية من خلال رؤية مستقبلية:

الحركة الإيرانية خلال فترة رئاسة آية الله إبراهيم رئيسي لجمهورية إيران الإسلامية تتمحور حول هدفين رئيسيين، أحدهما داخلي وهو رفع مستوى الاقتصاد الوطني من خلال إجراءات داخلية جديدة، وثانيهما خارجي يتعلق بتعامل جديد مع النظام العالمي من خلال السعي السلمي والتفاوضي لرفع العقوبات عن إيران.

من الواضح أن هذه الحركة الإيرانية يغلفها اللوغاريتم الإيراني الذي يشمل تعادل العقائد الشيعية مع الشخصية الإيرانية في إطار الخبرات الإمبراطورية، ومن الضروري أن نهتم بدراسة هذا اللوغاريتم وحلّه من أجل اتخاذ سياسة مثلى تجاه إيران، وتقوم هذه الدراسة على عدة عناصر شملها الخطاب السياسي للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، وهذا الخطاب مدعم من قبل الزعيم الإيراني آية الله سيد علي خامنئي، حيث يؤكد رئيسي في خطابه السياسي على عدة نقاط محورية، أولها: الوحدة والانسجام الوطني تحت مظلة وتوجيهات ولاية الفقيه، مع إقامة الحكومة الشعبية. ثانيها: ضرورة تغيير الظروف الاقتصادية والمعيشية، بمحاربة الفساد والفقر والتفرقة الطبقية بمعنى تنفيذ العدالة في جميع شئون الناس الحياتية، من خلال الثقة في القوة الذاتية والطبيعية. (وكالة أنباء فارس في ٢٠٢١/٦/٢١)

<u>من ثم يتضح مايلي:</u>

أولا: اتسمت حركة للرئيس إبراهيم رئيسي بالمواجهة الصريحة بالبعد عن الدبلوماسية الميكيافيلية، إلا أن أسلوبه بسيط واضح يتسم بالجدية والبعد عن التنميق، حيث يبدو هادئا واثقا من نفسه، في غير حاجة للتظاهر الإعلامي، بل رفع شعار: إيران القوية، وهو ما سوف يوجه سياسته الخارجية في التعامل مع دول العالم، وخاصة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، مؤكدا أن هذا الشعار يستوجب مدراء أقوياء فعالين، وشبانا ينزلون إلى لميدان والناس.

لقد جعل آية الله إبراهيم رئيسي شروطا لحركة حكومته، وشرح ذلك بقوله: الكرامة المكتسبة تحتاج إلى العمل والسعي والفكر، وإن مقام الكرامة المكتسبة يكون لمن له من الناس قلبا وروحا وأخلاقا، وهو ما تؤكده آيات القرآن، فالحكومة خادمة للشعب ولا تمن عليه.(وكالة أنباء فارس في ٢٠٢١/٦/٢٢)

ثانيا: يجعل آية الله إبراهيم رئيسي محور عمله في مجال تطوير الاقتصاد هو العدالة، من أجل مصلحة الناس، بمعنى أنه لن يسمح بضياع أي حق من حقوق الناس، ومن ثم سيعمل على تقسيم إمكانيات البلاد بالعدل، سواء ما يتعلق بالمسائل الداخلية أو التعليم أو الظروف الاجتماعية.

ثالثا: في مجال السياسة الخارجية يكون محور التعامل مع الدول من خلال الحفاظ على كرامة إيران وعزتها، واعتبار أن أي نوع من العلاقات غير العادلة مخالفة للكرامة. لقد أكد رئيسي بكل وضوح أن الثقافة الدينية هي أساس التعامل، وأنه لن يلتقي مع الرئيس الأمريكي ولو رفع العقوبات كلها عن إيران، وهو ما يشير إلى سياسته الكاريزمية، تأسيا بقول الزعيم الراحل إنه ليس ديبلوماسيا ولكنه ثوري، فقد كانت عبارات خطابه السياسي أشبه بعناوين مركزة لكل قضية يتحدث عنها، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، يقول: إن السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية لم تبدأ بالاتفاق النووي مع الغرب، ولن تكون محدودة في إطار هذا الاتفاق. (وكالة أنباء فارس في ٢٠٢١/٦/٢٢)

إشكاليات الخطاب السياسي لإبراهيم رئيسي:

يعترض الخطاب السياسي عدد من الإشكاليات التي يمكن أن تحدث بعض التعديلات المستقبلية في خطابه السياسي.

أولها : أدت تجربة الفشل في انتخابات الرئاسة السابقة، إلى التزامه بعض الاحتياط في الثقة بمن يستعين بهم في حكومته، فضلا عن التخفيف من حماسه الخطابي، وهو ما يمكن أن يؤدى إلى نتائج سلبية في حركته السياسية.

ثانيهـا : تعصبه للثورة الإسلامية باعتبارها الخلاص من الظلم والفساد في البـلاد، خاصة تحت قيادة علماء الدين الذين يطبقون تعاليم الإسلام، وهو ما يجعلـه ظلا للزعيم الإيراني في سياساته وتصرفاته ومواقفه.

ثالثهـا : الإصلاح من خلال العدالة وضبط الاقتصاد الوطني ربما يكون عائقـا فـي الإسراع نحو إصلاح الأحوال الاقتصادية، وانعدام سياسة المرونة في التعامل مع مراكز القوى في الساحة الاقتصادية الداخلية والإقليمية والدولية، ممـا يزيد من المشاكل الاقتصادية.

رابعهـا : إشكالية الحكومة الشعبية العامة، فاختياره مجـموعـة مـن الـوزراء والمساعدين من الفنيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والثقافية، فضلا عن الشباب الذي ربما تنقصه الخبرة العملية في حمل مسئوليـة خـلال هـذه الظروف الصعبة التي تمر بها إيران، أمر قد يحدث ارتباكا فـي الـعـمـل، وتعطيلا لبعض ساحاته.

خامسها : إشكالية الطموح إلى توليه الزعامة، فاعتبار الفشل أو عدم النجـاح فـي تحقيق بعض الوعود التي ألزم نفسه بها، مع وجود معاندين أقوياء عـلـى الساحة، خاصة مع إمكانية الصدام مع جيش حراس الثورة، فضلا عن سقوط أحد شروط تولي الزعامة، قد تفقده إمكانية أن ينافس علي تـولـي عـرش الزعامة بعد الزعيم الحالي آية الله سيد علي خامنئي.

سادسها : إشكالية التشدد السياسي تجاه الغرب والولايات المتحدة الأمريكيـة فـيـه مخاطرة من حيث إمكانية عدم توقع ردود الفعل لدى الطرف الآخـر، وعـدم وجود مرونة في التعامل السياسي معها.

سابعها : إشكالية التمسك بمبدأ التقية كأحد ركائز السياسة الإيرانية، في الوقت الذي تدور فيه مباحثات فيينا بين المجموعة الممثلة للنظام العالمي في مواجـهـة إيران، يعني أن إيران تعد للغم جديد ينفجر في وجه النظام العالمي، مـثـل

التحايل على الوكالة الدولية للطاقة النووية، فقد نجحت في التوصل إلى اتفاق معها حول تمكين الوكالة من مراقبة مفاعل كرج الذي يحتوي على أجهزة متقدمة للطرد المركزي. والتلاعب هنا يكمن في قطع الطريق أمام النظام العالمي في إعادة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أن الاتفاق مع الوكالة الدولية يبقي الملف في الوكالة الدولية للطاقة النووية.

فضلا عن استمرار تبادل الاتهامات بين النظام العالمي من خلال المماطلة في الوقت حتى لا يتم الوصول إلى اتفاق قريب، وبين إيران التي تتهم الدول الكبرى بأنها لا تسير في مسار الاتفاق السابق بإلغاء العقوبات الظالمة المفروضة على إيران، فضلا عن التطرق في المفاوضات إلى موضوعات خارج الاتفاق، باعتبار أن الصواريخ الباليستية ليست في مجال التفاوض.

في الوقت الذي تدرك فيه أن النظام العالمي ليس مستعدا للخيار العسكري في إخضاع إيران، رغم تلميح إسرائيل بأن هذا الخيار أصبح مطروحا بقوة. حيث إن إيران كانت وما تزال تضغط على النظام العالمي لرفع العقوبات التي فرضها عليها، حتى يمكنها التعامل مع هذا النظام، وسواء تحقق هذا أم لا فإن إيران تكون قد وصلت إلى الهدف الذي خططت له، وهو أن تتعامل مع النظام العالمي باعتبارها دولة لها شأنها في منطقة الشرق الأوسط، وأنها دولة نووية، ولاشك أن وصولها إلى هذا الهدف له نتائج إيجابية كثيرة لصالحها.

تداعيات الاتفاق المتوقع بين إيران والنظام العالمي:

رغم ما نشر حول الاتفاق في المفاوضات الجارية في فيينا بين إيران والدول الكبرى الأربع بمراقبة أمريكا من رفع العقوبات التي فرضها النظام العالمي على إيران، إلا أن لغطا كبيرا يحدث في إيران أبرزته الصحف ووسائل الإعلام الإيرانية حول سعي أمريكا إلى تأخير رفع العقوبات بحجة التأكد من التزام إيران بالاتفاق حول ما تم الاتفاق عليه في فيينا، وتحجيم برنامجها النووي، إذ تطالب النخبة والأحزاب الإيرانية

من وزير الخارجية أمير عبد اللهيان والوفد المرافق له في مباحثات فيينا بالنص على الرفع الفوري للعقوبات كلها بما في ذلك ما فرض على بعض المفاعلات وأجهزة الطرد المركزي، مثل آيسا، سيسادا، ويزا، كاتسا وغيرها. من ثم تصبح هذه المسألة إحدى التداعيات المعوقة في تنفيذ الاتفاق.

أما المعوق الثاني فهو إصرار أمريكا على أن رفع العقوبات عن جيش حراس الثورة الإسلامية ووزارة الدفاع مرتبط بمحاكمة الشخصيات التي تنتمي إليهما على ما وصفته من أعمال إرهابية.

المعوق الثالث يتعلق بإصرار إيران على موافقة أمريكا على رسميا بموافقة مكتوبة، ووضع خطة زمنية محددة لتنفيذ رفع العقوبات.

المعوق الرابع يتعلق بإصرار روسيا على أن ترفع العقوبات عن المعاملات الاقتصادية والتجارية والمشروعات الاستثمارية بين إيران وروسيا، فضلا عن صفقات السلاح التي تمت الموافقة عليها بين إيران وكل من روسيا والصين.

الخاتمة:

يمكن القول ان تدخل المزايا التي حصلت عليها إيران من الاتفاق المتوقع توقيعه في إطار الهدفين اللذين أعلنهما رئيس الجمهورية آية الله إبراهيم رئيسي، وهما: دفع الاقتصاد الإيراني للأمام والتوصل لعلاقات متوازنة مع النظام العالمي من خلال رفع العقوبات التي فرضها النظام العالمي على إيران، وهو اعتراف منه بالحقوق الشرعية لإيران، ومن ثم ألا يتكرر التهديد بتوقيع عقوبات على إيران من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العالمي طالما ظلت إيران متمسكة باتفاق فيينا.